مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

العراق في دوامة العنف المزمن

الانتخابات العراقية ومغامرة المالكي

نتائج الانتخابات البرلمانية
تحول دون انفصال كردستان

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

السنة الثانية

العدد ((٧٨))

الأحد / ٢٩ / ٦ / ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

(آل عمران/ ١٩١)

في هذا العدد

الافتتاحية

- داعش تساعد الأكراد في الاستيلاء على كركوك وتمهّد لإقامة الإقليم السني | ٣

مقالات استراتيجية

- العراق في دوامة العنف المزمن | ٤
- الانتخابات العراقية ومغامرة المالكي | ٦
- إيران ليست هي الحل لمشاكل العراق | ٩
- نتائج الانتخابات البرلمانية تحول دون انفصال كردستان | ١٠
- العلاقات التركية - الكردية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق: وضع الأكراد على الخارطة (١-٢) | ١٢
- ما الذي يتوجب علينا فعله في العراق | ١٧
- على الولايات المتحدة التركيز على إيران بعد تفكك العراق | ١٩

شؤون اقتصادية

- النفط تؤكد: الناقلة الثانية توجّهت من كردستان إلى إسرائيل | ٢١
- العراق يكافح للحفاظ على أكبر مصفاة نفطية في بيجي | ٢٢
- صادرات نفط العراق من الخليج تقترب من مستوى قياسي رغم الاضطرابات | ٢٣

هيئة التحرير

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

مؤيد جبار حسن

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

حسين شمران

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [٧٨]

داعش تساعد الأكراد في الاستيلاء على كركوك وتمهّد لإقامة الإقليم السني

في هذا العدد ترجمة ملخصة لمقالتين استراتيجيتين تسلطان بعض الضوء الكاشف على أحداث الموصل وتداعياتها الاستراتيجية، ففي مقال لمايكل نايتس الخبير الأمني والعسكري في معهد واشنطن المعنون «**نتائج الانتخابات البرلمانية تحول دون انفصال كردستان**» وبعد أن يوضّح تغيّر موازين القوى بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة لصالح المالكي يشير إلى طريقة رد فعل الأكراد على هذا الأمر بالقول:

وإذا ما سارت الأمور بما ينسجم مع مصلحة المالكي، **فسيصعب على الأكراد، الذين حصلوا على ٦٢ مقعداً في البرلمان الجديد، تقبّل إعادة تنصيبه**، ففي ١٤ أيار، أكد رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود برزاني معارضته قائلاً: إنّ المالكي الذي عرفناه قبل توليه الحكم لم يكن نفسه بعد استلامه السلطة، وإنه يتحمل المسؤولية كاملة عن «الاستبدادية» في العراق. وفي لقاء في ١٨ أيار للقيادات الكردية في أربيل «**قررت تلك الكتل أنه إذا تمّ ترشيح المالكي لولاية ثالثة، فستُجري استفتاء حول الاستقلال والانفصال عن العراق**». ومثل هذا الاستفتاء يشبه آلة دمار، فحين يطلقون العنان لها قد لا يمكن إيقافها؛ **ويلوّح الأكراد بذلك لأنهم يشعرون باليأس أكثر من أي وقت مضى، إذ إنهم يخشون من أن إعادة تنصيب المالكي ستقضي على طموحاتهم**. وعلى الرغم من ذلك، يمكن لهذا النوع من التهديد أن يخفف من قدرتهم على إبرام الصفقات مع الكتل العربية، ولو عن غير قصد.

[والآن وبعد أن دخلت داعش إلى الموصل وبعد أن استولى الأكراد على كركوك وإصرارهم على عدم التخلي عنها أبداً، ألا يمكننا القول بأن خطوة داعش هذه كانت حركة استباقية لمنع المالكي من القضاء على طموحات الأكراد؟]

وفي مقالة «**الانتخابات العراقية ومغامرة المالكي**» للكاتبة: مريم برنارد/ الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط والعراق في كلية العلوم السياسية في باريس والباحثة في السياسات العامة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، نرى - وبعد توقعها فوز المالكي بولاية ثالثة - تأكيداً شديداً على موضوع تهميش السنة وتعرضهم للقمع وتزايد شعورهم بالغربة وتدعو إلى إعادة تأهيلهم على المستوى السياسي بالقول:

ما تزال هناك **أسئلة عدّة عن هوية العراق**، والمشهد السياسي الجديد في البلاد، وركائز إعادة إعماره على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي، من دون أجوبة. وفي الأعوام القليلة الماضية، **تفاقم الشعور المزمن بالتهميش الذي يعاني منه السنّة** والذي مايزال نقطة خلافية أساسية، ويعود السبب إلى خطاب المالكي وسياساته المذهبية، ومناوراته التي تستهدف السياسيين السنّة، وهم بصورة عامة، يطالبون **بإعادة دمجهم بالمؤسسات** بشكل كامل، **ويندّدون بالقمع الذي يتعرّضون له** على أيدي الجيش وقوى الأمن العراقية.

[والآن وبعد دخول داعش إلى الموصل وتزايد الدعوات لإقامة الإقليم السني أسوة بالإقليم الكردي، ألا يمكن القول بأن ما حدث كان خطوة استباقية بين يدي المالكي أو من يخلفه من الكتلة الأكبر للاتجاه مرغماً صوب القبول بالإقليم السني]

العدد [٧٨]

العراق في دوامة العنف المزمن

الكاتبة: جين كيننمونت/نائب رئيس وزميل أبحاث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاثام هاوس/لندن، لها بحوث حالياً حول العراق ووضعه على المسرح الإقليمي والدولي
وكالة أنباء سي أن أن(CNN) - ٢/١٠/٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

ليس العراق موقعاً جغرافياً مركزياً يعيش على أرضه حوالي ٣٠ مليون نسمة وخامس أكبر احتياطي نفطي في العالم فحسب، بل يعد - تاريخياً - مركزاً فكرياً مهماً، ونظراً لأهميته الدولية، فقد تم التحضير لغزوه عام ٢٠٠٣ بشكل علني ليس لإزالة نظام معادٍ للغرب فقط، بل ولإعادة تشكيل الشرق الأوسط من خلاله

تبيّن الكاتبة في مطلع مقالها أن العنف في العراق قد ارتفع مقارنة مع العام الماضي وفقاً لتقارير تابعة للأمم المتحدة. **الحكومات الغربية نفسها التي قادت غزو العراق عام ٢٠٠٣ والتي تصب جل اهتمامها الآن على الأزمات الحديثة في مصر وسوريا، تنظر إلى العراق في الوقت الحالي على أنه مشكلة سببتها الإدارات الأمريكية السابقة،** كما أن الانطباع الناتج من الأخبار السيئة المستمرة يناقض حقيقة أن العنف في العراق قد انخفض منذ مدة، فسرعان ما أصبحت الأوضاع أسوأ مرة أخرى. وقد لايكون العنف نمطاً دائماً إلا أنه دليل على الفشل السياسي. **بعض المعلقين الغربيين يصورون العراق على أنه حالة ميؤوس منها، فهم يدينون العنف المستمر ويقولون إن الخلل جوهري يتعلق بثقافة المجتمع العراقي،** وهذا يعفي بقية الدول من مسؤوليتها المشتركة لبناء نظام سياسي، حيث العنف العملة السياسية الرئيسة، وليس فقط منذ عام ٢٠٠٣ ولكن لسنوات في ظل النظام السابق. حرب الثمانينات العراقية – الإيرانية كانت مدعومة من قبل الغرب ودول الخليج المجاورة للعراق التي غضت الطرف عن القمع الداخلي لصدام حسين والتطهير العرقي الذي رافق حكمه. **أما بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ فقد دفعت العقوبات المفروضة دولياً الكثير من العراقيين إلى اللجوء للفساد والجريمة المنظمة من أجل البقاء.**

ووفقاً للكاتبة فإن دراسة الأسباب السياسية للعنف في العراق تذهب إلى أبعد من وجهة النظر التاريخية التي تنص على أنه أمر لا مفر منه، وأصبح يشمل الشرق الأوسط كله، فالعراق ليس موقعاً جغرافياً مركزياً يعيش على أرضه حوالي ٣٠ مليون نسمة، وخامس أكبر احتياطي نفطي في العالم فحسب، بل يعد - تاريخياً - مركزاً فكرياً مهماً. ونظراً لأهميته الدولية، فقد تم التحضير لغزوه عام ٢٠٠٣ بشكل علني ليس لإزالة نظام معادٍ للغرب فقط، بل ولإعادة تشكيل الشرق الأوسط من خلاله. وبدلاً من أن يصبح نموذجاً

للديمقراطية والحرية، فقد استخدمته القوى المحافظة في المنطقة لدعم الادعاء التقليدي القائل بأن الخيارات السياسية الوحيدة للعرب هي إمّا الحكومة الاستبدادية أو الفوضى. إن العنف بين الفصائل السياسية السنية والشيعية، أثار مخاوف نشوب صراع طائفي أوسع في جميع أنحاء المنطقة، على الرغم من أنه صراع داخلي بين المجموعات الدينية، لكن **أسبابه سياسية أكثر منها دينية. وكان امتداد القتال والتوترات الناتجة عن الحرب الأهلية في سوريا هو السبب الرئيس لتزايد العنف مؤخراً، حيث تربط المجتمعات والعوائل العراقية والسورية علاقات وثيقة، كما أصبح الصراع طائفياً في سوريا على نحو متزايد وذا صبغة دولية، ويشارك المقاتلون العراقيون الآن في كلا الجانبين.**

الانقسام الأخير بين الهيئة الوطنية السورية والجماعات الجهادية مثل (داعش) قد يعطي فرصة للحكومة العراقية لإعادة فهم طبيعة مصالحها في سوريا. وعلى الرغم من تحالفهما المشترك مع إيران، فقد كانت الحكومتان العراقية والسورية قبل بضع سنوات على طرفي نقيض وكان العراقيون يرون سوريا مساهمة في تسهيل دخول مقاتلي القاعدة إلى أراضيها. **والمشكلة الثانية في العراق هو أنه ما يزال يشكل الحلبة التي تتنافس عليها القوى الإقليمية لفرض نفوذها، فإيران تدعم التحالف الشيعي، والمملكة العربية السعودية تدعم الجماعات السنية والزعيم الشيعي العلماني اياد علاوي، أما تركيا فقد أصبحت قريبة جداً من الأكراد.** وهناك توتر في العلاقات بين العراق والسعودية ناتج عن عداء شخصي بين قادة العراق والمملكة، التي ما زالت غير مستعدة لفتح سفارة لها في العراق حتى بعد عشر سنوات من الغزو. **ولكن الوضع ليس بهذه البساطة فهناك توتر لا مفر منه بين السنة والشيعة.** وقد صرّح العاهل السعودي بأنه يحترم رجل الدين الشيعي الأول في العراق آية الله علي السيستاني، كما أن لتشجيع الحوار الديني بين رجال الدين السنة والشيعة أثراً مفيداً في حل النزاعات.

وتشير الكاتبة إلى أن المحادثات التي جرت مؤخراً بين الولايات المتحدة وإيران تعد فرصة للعراق ليكون بمثابة الجسر، كأحد البلدان القليلة التي لها علاقات قوية مع كلا الطرفين. إن **المحرك الرئيس الثالث للعنف الحالي هو التهديد الذي يواجه العراق من قبل تنظيم القاعدة، وفشل النهج السياسي للحكومة العراقية في محاربته،** وكان قد انخرط آلاف السنّة سابقاً في قتال القاعدة جنباً إلى جنب مع القوات الأمريكية، ولكن حكومة بغداد تعاملت مع أحداث التمرد الأخيرة على أنها تمثل تهديداً سياسياً بدلاً من العمل مع المجموعات السياسية السنية الرئيسة لبناء جبهة موحدة ضد الجهاديين. وتجسد ذلك من خلال إصدار حكم الإعدام بحق طارق الهاشمي بتهمة تزعمه فرق الموت، أما الشيعة الذين يتزعمون الميليشيات فقد تم استيعابهم سياسياً (ولاسيما فيلق بدر الذي لديه سجل طويل من العنف الطائفي، وقد تم ضمّه إلى الشرطة الوطنية)، مما حدا بالمحتجين في المحافظات ذات الأغلبية السنية إلى المطالبة بإجراء تغييرات في قوانين الإرهاب واجتثاث البعث الذي يقولون إنه يتعامل مع جميع السنة كمتهمين مُدانين حتى تثبت براءتهم.

وأخيراً تؤكد الكاتبة على أن **هناك حاجة ملحّة للتركيز على العراق كجزء من استراتيجية أوسع نطاقاً للتعامل مع المشاكل الأكثر صعوبة وتعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من أن ذلك يتطلب المزيد من الوقت والانتقال من أزمة إلى أخرى.**

رابط المقال: http://q9r.me/6oez

العدد [٧٨]

الانتخابات العراقية ومغامرة المالكي

الكاتبة: مريم برنارد / خبيرة في شؤون الشرق الأوسط والعراق في كلية العلوم السياسية في باريس، وباحثة في السياسات العامة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية وقفية كارنيجي – ٢٠١٤/٣/٢٥

ترجمة تلخيص: مؤيد جبار حسن

مراجعة: د. نصر محمد علي

يُعد حزب الدعوة بزعامة المالكي من المنافسين الأساسيين على الساحة العراقية في الوقت الحالي ولاسيما مع زوال الكتل الكبرى التي شكّلت سمة بارزة في الانتخابات السابقة، مايُرجِّح احتمال لجوء رئيس الوزراء إلى مزيد من القمع والحكم السلطوي في حال إعادة انتخابه، بدلاً من إظهار ليونة أكبر في لهجته وممارساته، ومما لاشك فيه أنّ من شأن هذا السيناريو أن يؤدّي إلى تعاظم مشاعر الاستياء حيال حكومته

مع اقتراب موعد الانتخابات الوطنية، وبعد إجرائها رسمياً في ٣٠ نيسان الماضي، **تجد الكاتبة العراق غارقاً في مأزق سياسي وعسكري جديد مشابهٍ لما مرّ به في العام ٢٠٠٤، ثم حمام الدم المذهبي في العام ٢٠٠٦.** ففي كانون الأول ٢٠١٣، أدّى فضّ اعتصام قرب الرمادي، بناءً على أوامر من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، إلى إطلاق مواجهة جديدة بين المتظاهرين والمتمرّدين السنّة من جهة، والحكومة المركزية من جهة أخرى. وقد نجح تنظيم (داعش) في استغلالها في إطار سعيه إلى استعادة السيطرة على محافظة الأنبار غرب البلاد. ففي كانون الثاني الماضي، شنّ التنظيم الجهادي السلفي سلسلة من الهجمات المنسّقة، ولاسيما على مدينة الفلوجة التي تحوّلت الآن إلى معقل لمشاعر العداء تجاه الحكومة. وقد ردّ المالكي بشنّ هجوم واسع النطاق على محافظة الأنبار. ومنذ ذلك الوقت، تتكرّر أعمال العنف بصورة يومية. **لكن، وربما بسبب هذه الظروف الصعبة تحديداً، يبدو أن المالكي يتّجه نحو الفوز بولاية ثالثة في رئاسة الوزراء.**

وترى مريم برنارد أن ذلك يذكرنا بالمسار الشديد الهشاشة الذي يسلكه العراق بعد أكثر من عامَين على الانسحاب العسكري الأميركي من البلاد. **ما تزال أسئلة عدّة عن هوية العراق، والمشهد السياسي الجديد في البلاد، وركائز إعادة إعماره على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي، من دون أجوبة. وفي الأعوام القليلة الماضية، تفاقم الشعور المزمن بالتهميش الذي يعاني منه السنّة والذي مايزال نقطة خلافية أساسية، ويعود السبب إلى خطاب المالكي وسياساته المذهبية، ومناوراته التي تستهدف السياسيين السنّة، وهم بصورة عامة،**

يطالبون بإعادة دمجهم بالمؤسسات بشكل كامل، وينـدّدون بالقمع الذي يتعرّضـون له على أيدي الجيش وقوى الأمن العراقية.

ووفقـاً للكاتبة فإن العملية السياسـية عجزت عن الإتيان بأي نوع من الاتفاقات، وحتى عن إرساء آليات للحوار والتسوية وحل النزاعات بين مختلف الفرقاء. **وقد بدأت تظهـر على العراقيين مظاهر الملل والاسـتياء وعـدم الاكتراث بالسياسـة، وبالانتخابات التشـريعية على وجه الخصوص.** فقد أفسـد العنف الانتخابي وعدم الاسـتقرار كل العمليات الانتخابية التي أُجريت حتى الآن، والتي كان يُفترَض بهـا ترسـيخ الديمقراطية وتحقيق الرفاه، الأمر الذي أدّى إلى **تزايد الشعور بالغربة لـدى السـنّة.** فضلاً على ذلك، سـاهمت الحملة المتواصلة لاجتثاث البعث، ومنع العشـرات من الترشّح للانتخابات عبر اتّهامهم بارتكاب جرائم، في تجريد النظام الانتخابي والمنظومة السياسـية الجديدة بكاملها من المصداقية.

وتعتقد مريـم برنارد أن آليـات التصويت بحدّ ذاتهـا أصبحت موضع سـجال بين السياسـيين المتخاصمين، وخيـر مثال على ذلـك الأزمة المطوّلة التـي رافقت إقرار قانون انتخابي جديد في العام ٢٠١٣ ليحـل مكان القانون الذي عدته المحكمة العليا مخالفاً للدسـتور في العام ٢٠١٠. فقـد نصّ القانـون الذي أُقرّ في تشـرين الثاني الماضي على زيادة عـدد المقاعد البرلمانية من ٣٢٥ إلـى ٣٢٨، **وتعديل طريقـة توزيعها بما يصبّ في مصلحـة الأحزاب الأصغر حجماً التي تعرّضـت حتى الآن للتهميش من قبل الائتلافات الأوسـع.** يفسـح هذا القانون المجال أمام تمثيل برلماني أوسـع، ولاسيما بالنسبة إلى الأقليات والمحافظات. وقد أبقى على نظام القائمة المفتوحـة، مع إلغاء اعتماد العراق كدائرة انتخابية واحدة، وفقاً للنظام الذي طُبِّق في انتخابات ٢٠٠٥ وطالب به الأكراد آنذاك.

مـن هذا المنطلق، يقول القادة السـنّة إن رد الفعل السنّي - السلمي والمسلّح على السواء - هو الحصن الأخير ضد عودة العراق إلى السـلطوية الشـاملة في حال فوز المالكي بولايـة ثالثة. **وترى الكاتبة أن السـنّة يفتقرون إلى قيـادة ورؤية موحَّدتين. وقد نجح المالكي في اسـتغلال انقساماتهم لإحباط التعبئة السياسـية في صفوفهـم والحؤول دون ظهور ائتلاف سنّي جديد وقويّ على شكل القائمة العراقية في العام ٢٠١٠.** واستطاع رئيس الوزراء أيضاً أن يستقطب عدداً من الشيوخ السنّة الذين كان بعضهـم ينتمي إلى تيار الصحـوة القبلي في العام ٢٠٠٧، من أجل مسـاعدة الجيش والقوى الأمنية على محاربة "داعش" والمتمرّدين.

ومع زوال الكتل الكبرى التي شـكّلت سمة بارزة في الانتخابات السابقة، يُعد حزب الدعوة بزعامة المالكي من المنافسـين الأساسـيين على الساحة العراقية في الوقت الحالي، مايُرجِّح احتمال لجوء رئيس الوزراء العراقي إلى مزيد من القمع والحكم السـلطوي في حال إعادة انتخابه، بدلاً من إظهار ليونة أكبر في لهجته وممارسـاته. مما لاشك فيه أنّ من شـأن هذا السـيناريو أن يؤدّي إلى تعاظم مشاعر الاستياء حيال حكومته.

قد يكون المالكي السـبب الأساسـي لجنوح السنّة

نحو التشدّد وتنامي التعصّب المذهبي. **لكن، يُستبعَد أن تؤدّي المواجهة في الأنبار إلى إضعافه انتخابياً**. بل إن تجدّد العنف في الأشهر الثلاثة الأخيرة، وغياب الوحدة في صفوف السنّة (حتى أن بعض القبائل تدعو إلى مقاطعة الانتخابات)، والانقسام في المشهد السياسي الشيعي (إذ أعلن مقتدى الصدر اعتزاله العمل السياسي في شباط الماضي)، **كلها عوامل تولّد ظروفاً مؤاتية تسهم في فوز المالكي بولاية ثالثة**، ولاسيما إذا كان إقبال السنّة على الانتخابات ضعيفاً بسبب خيبة أملهم من العملية الانتقالية. **وفي سياق الفراغ الأمني، يُقدّم المالكي نفسه على أنه القائد الشرعي والضمانة الوحيدة للبلاد، و "الرجل القوي" الذي يحتاج إليه العراقيون**. وقد توقع رئيس مجلس النواب العراقي، أسامة النجيفي، الذي ينتمي إلى الطائفة السنّية، خلال زيارته إلى واشنطن في كانون الثاني الماضي، بأن رئيس الوزراء العراقي سيستغلّ على الأرجح الظروف الأمنية المتدهورة لإرجاء الانتخابات في بعض المحافظات، وسيَزيد من تهميش السنّة فيما يضمن انتخابه لولاية ثالثة.

ومن الواضح أن عدم الاستقرار الذي تتسبّب به الانتفاضات العربية التي انطلقت في العام ٢٠١١، وتأثُّر العراق بتداعيات الأزمة السورية، يسهمان أيضاً في تأجيج العنف. فإلى جانب تنظيم "داعش" وعملياته المسلّحة في غرب البلاد وشمالها، كما في العاصمة بغداد، **يخوض الكثير من الميليشيات الشيعية العراقية، مثل عصائب أهل الحق المدعومين من إيران، وكتائب حزب الله، ومنظمة بدر، القتال في سوريا دعماً لنظام الأسد. وقد باشرت هذه الميليشيات بتعبئة صفوفها من جديد داخل العراق، ويتردّد أنها تسلّلت إلى داخل القوى الأمنية**. تُركّز هذه المجموعات بشكل أساسي على استهداف المجموعات الجهادية السلفية، إلا أنها نفّذت أيضاً سلسلة من الهجمات ضد المدنيين السنّة، **مايُثير خطر اندلاع نزاع طائفي جديد**.

أعلن المالكي، في مقابلة مع قناة "فرانس ٢٤" في ٨ آذار الماضي، **أن السعودية وقطر تشنّان حرباً على العراق عبر تحريض الإرهاب السنّي على حكومته، وتوفير الدعم السياسي والمالي والإعلامي للمقاتلين السنّة**. هذا الكلام أجّج التشنّجات على المستوى المحلي والإقليمي. وقد ردّت السعودية واصفة هذه الاتهامات بـ "العداونية وغير المسؤولة"، في حين شجبت الإمارات العربية المتحدة كلام المالكي واستدعت السفير العراقي لديها. في غضون ذلك، قامت واشنطن بتعجيل إرسال صواريخ وطائرات من دون طيار إلى القوات المسلحة العراقية. وتعتقد الكاتبة بأن استخدام القوة لن يؤدّي إلى معالجة المأزق الحالي، سواء أُجريت الانتخابات أو أُرجئت. ففي منتصف شباط الماضي، التقى المالكي، في بادرة حسن نيّة، القادة والقبائل في الأنبار، وتعهّد بتخصيص ٨٣ مليون دولار للإنماء في المحافظة. لكن هذه الزيارة لم تكن كافية، وتواصل القتال بين "داعش" والقبائل المحلية والحكومة. **فالأقوال وحدها لا تكفي، بل يجب أن تقترن بأفعال ملموسة؛ ومن أجل تحقيق تقدّم ملموس، أياً كانت طبيعته، لابد أولاً من إجراء إعادة تأهيل فعّالة للعراقيين السنّة على المستوى السياسي. بهذه التوصية اختتمت الكاتبة مقالتها.**

رابط المقال: http://q9r.me/b4p4

العدد [٧٨]

إيران ليست هي الحل لمشاكل العراق

الكاتبان: ماسح ظريف/نائب مدير ورئيس فريق أبحاث إيران المتعلقة بالتهديدات الخطرة في معهد المشروع الأمريكي، وماري دونوفان: صحفية تكتب لمعهد المشروع الأمريكي
معهد المشروع الأمريكي - ٢٠١٤/٦/١٧
ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

تنفذ القوات البرية من وحدات الصابرين في المقام الأول عمليات ضد الجماعات المتواجدة بالقرب من الحدود الإيرانية. في عام ٢٠٠٩، صرّح قائد الحرس الثوري المسؤول عن التدريب أن آية الله علي الخامنئي أمر بتشكيل وحدة الصابرين عام ١٩٩٨ من أجل مكافحة عمليات توغل القاعدة وطالبان إلى إيران

يرى الكاتبان أن انتشار شبكة القاعدة في العراق ليس هو الخطر الوحيد، فقد حشّدت إيران ميليشيات تعمل نيابة عنها وأرسلت عناصر من الحرس الثوري الإسلامي إلى هناك. وهذه الإجراءات تؤجج التوترات الطائفية، وتعزز النفوذ الإيراني في العراق. نشر الحرس الثوري الإيراني/ فيلق القدس عناصره في العراق بالفعل تحت قيادة قاسم سليماني الذي أكد مسؤولون أميركيون وعراقيون أنه توجه إلى بغداد مع مجموعة من المستشارين. وتشير تقارير ووسائل الإعلام الإيرانية الآن إلى أن وحدة العمليات الخاصة "الصابرين" المرتبطة بالقوات التقليدية الإيرانية تم نشرها في العراق لمحاربة داعش، وقُتل أحد أعضائها هناك مؤخراً وقد وصفته إحدى وكالات الأنباء الإيرانية بأنه "أول مقاتل متطوع قتلته داعش في العراق من وحدة الصابرين".

تنفذ القوات البرية من وحدات الصابرين في المقام الأول عمليات ضد الجماعات المتواجدة بالقرب من الحدود الإيرانية. في عام ٢٠٠٩، صرّح قائد الحرس الثوري المسؤول عن التدريب أن آية الله علي الخامنئي أمر بتشكيل وحدة الصابرين عام ١٩٩٨ من أجل مكافحة عمليات توغل القاعدة وطالبان إلى إيران. ويتفاخر قائد الوحدات هذه باستعدادهم على حد قوله لمطاردة العدو خارج حدود إيران، ويصف قادة الصابرين قواتهم بامتلاكها للقدرة العالية على المناورة بوصفها قوة الرد السريع.

ويقوم أفراد الصابرين منذ عام ٢٠١١ بعمليات في شمال غرب إيران ضد مجموعة "حزب الحياة الحرة" الكردستاني المتمرد. في شباط عام ٢٠١٤، ذكرت وسائل الإعلام الإيرانية أنه تم نشر وحدات الصابرين على الحدود الشرقية عقب اختطاف مجموعة من حرس الحدود الإيراني من قبل جماعة سنية متشددة تعرف بجيش العدل.

تُعد المشاركة المباشرة لأفراد الحرس الثوري وقوة القدس أو الميليشيات تغييراً مهمًّا في النشاط الإيراني داخل العراق. كما تعد إدارة أوباما السياسات التي تنطوي على العمل مع إيران من الأهمية بمكان وتنعكس على السؤال الرئيس وهو: هل حقاً انها تريد تدخل الإيرانيين بنشر أفراد الجيش ووحدات الحرس الثوري في العراق، وربما على نحو دائم؟ ويجب أن تكون الإجابة واضحة. كما ينبغي على أولئك الذين يعتقدون أن مما يخدم مصلحة أمريكا أن يتم تعزيز نظام الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي يبدو ظاهرياً أنه معتدل، ولكن ربما يأتي تمكين الحرس الثوري من توسيع انتشاره والسيطرة على جنوب العراق بنتائج عكسية.

رابط المقال: http://q9r.me/zed9

العدد [٧٨]

نتائج الانتخابات البرلمانية تحول دون انفصال كردستان

الكاتب: مايكل نايتس
معهد واشنطن – ٢٠١٤/٥/٢١
ترجمة وتلخيص: مؤيد جبار حسن
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن استفتاء كردستان على الاستقلال يشبه آلة دمار، إذا ما أُطلق لها العنان قد لا يمكن إيقافها، ويلوّح الأكراد بذلك لأنهم يشعرون باليأس أكثر من أي وقت مضى، إذ إنهم يخشون من أن إعادة تنصيب المالكي ستقضي على طموحاتهم

بعد أن أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق عن نتائج الانتخابات الوطنية في البلاد، يرى الكاتب أن رئيس الوزراء المالكي حقق فيها نتائج حاسمة على جبهتين:

إحداهما: حفاظ ائتلافه على موقعه، بفوزه بـ ٩٥ من أصل ٣٢٨ مقعداً في البرلمان الجديد مقارنة بـ٨٩ مقعداً حصل عليها في البرلمان السابق الذي كان يضم ٣٢٥ مقعداً.

والأخرى: تخطّيه - المالكي - عدد الأصوات التي فاز بها شخصياً في عام ٢٠١٠ (٢٢٠٠٠) صوت من خلال حصوله على (٧٢١٧٨٢) صوتاً هذه المرة.

ومع أنّ باقي الأحزاب الشيعية المنافسة والأكراد والعرب السنة نالوا معاً حوالي ١٦٠ مقعداً - أقل بقليل من المقاعد الـ ١٦٥ الضرورية للموافقة على رئيس وزراء - إلا أنه سيتعين على معارضي الولاية الثالثة للمالكي وضع اختلافاتهم جانباً وإظهار التماسك لعزله عن منصبه. **لذا فإن المالكي هو الأوفر حظاً في الوقت الحالي، على الرغم من أن فوزه ليس أمراً مفروغاً منه بأي شكل من الأشكال.**

وإذا ما سارت الأمور بما ينسجم مع مصلحة المالكي، وفقاً لمايكل نايتس، فسيصعب على الأكراد، الذين حصلوا على ٦٢ مقعداً في البرلمان الجديد، تقبّل إعادة تنصيبه، ففي ١٤ أيار، أكد رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود برزاني معارضته قائلاً: إنّ المالكي الذي عرفناه قبل توليه الحكم لم يكن نفسه بعد استلامه السلطة، وإنه يتحمل المسؤولية كاملة عن "الاستبدادية" في العراق. وفي لقاء في ١٨ أيار للقيادات الكردية في أربيل "قررت تلك الكتل أنه إذا تمّ ترشيح المالكي لولاية ثالثة، فستُجري استفتاء حول الاستقلال والانفصال عن العراق". **ومثل هذا الاستفتاء يشبه آلة دمار، فحين يطلقون العنان لها فقد لا يمكن إيقافها؛ ويلوّح الأكراد بذلك لأنهم يشعرون باليأس أكثر من أي وقت مضى، إذ إنهم يخشون من أن إعادة تنصيب المالكي ستقضي على طموحاتهم. وعلى الرغم من ذلك، يمكن لهذا النوع من التهديد أن يخفف من قدرتهم على إبرام**

الصفقات مع الكتل العربية، ولو عن غير قصد.

لقد تصاعدت معارضة أربيل بشكل كبير منذ أن أوقف المالكي إرسال المستحقات المالية إلى الأكراد هذا العام. وجاءت هذه الخطوة رداً على رفض الأكراد تسويق نفطهم من خلال استخدامهم شركة تسويق النفط الوطنية (سومو) وحسابات العراق المصرفية في بغداد ونيويورك. وفي حين أن حكومة إقليم كردستان تلقت في وقت سابق ما يزيد على مليار دولار بشكل حوالات شهرية، لم ترسل بغداد إلا دفعات جزئية. ففي منتصف آذار، وافق المالكي على تسديد المتأخر من رواتب حكومة إقليم كردستان لشهري كانون الثاني وشباط، واستجاب الأكراد عبر تقديم ١٠٠ ألف برميل نفط يومياً إلى بغداد ابتداءً من نيسان ٢٠١٤. وعلى الرغم من أنّ الطرفين يشاركان في عرقلة تدفقات النفط، علّق المالكي دفعات شهر آذار ونيسان وأيار، وهذا يعني أنّ "حكومة إقليم كردستان" لم تتلقَ سوى ١,٣ مليار دولار من أصل ٤,٢٥ مليار دولار الضرورية لدفع رواتب هذا العام، مما أدى إلى تصاعد الاعتصامات التي تطالب بدفع الرواتب في كافة أنحاء المنطقة الكردية.

وبغض النظر عن المواقف الصائبة والخاطئة التي اتخذتها حكومة كردستان، تعدّ الظروف الحالية من بين أسوأ الأحوال الممكنة لبناء حكومة متعددة الأعراق وجامعة للطوائف. وقبل الانتخابات، توقع الدبلوماسيون الأمريكيون نتيجة التصادم حول الموازنة وسعوا جاهدين إلى تجنبها، من خلال مساعدة بغداد وأربيل على تصميم نظام مشترك لتقاسم عائدات النفط وتسويقه، يلبي احتياجاتهما على المدى القريب. وفي حال اعتماد هذا الاتفاق بشكل كامل فقد يمثل إحدى الخطوات الأكثر إيجابيةً التي ستدفع بهما إلى الأمام.

وحالياً، اكتملت الصفقة من الناحية العملية، بما في ذلك البنى التحتية الخاصة بالتصدير وترتيبات التسويق وإدارة العائدات شبه التلقائية التي من شأنها أن تسمح لحكومة إلاقليم بدفع مستحقاتها لمقاولي النفط. وكلّ ما يحتاج إليه الطرفان في هذه المرحلة هو القليل من الإرادة الجيدة لتفعيل الاتفاق. وحيث إنّ المشاكل الأخرى التي يتخبط فيها العراق لا تقلّ أهمية، ولا سيما استخدام الحكومة المتزايد للميليشيات الشيعية في حربها ضد المتمردين، إلا أن القضية العالقة بين بغداد وكردستان هي إحدى المجالات التي باستطاعة واشنطن تقديم المساعدة في حلها.

لقد أضحى إحياء هذه الصفقة اليوم أهم من أي وقت مضى - يشدد مايكل نايتس - ويضيف أن على الدبلوماسيين الأمريكيين أن يجعلوا منها أولوية ملحة في الوقت الذي يسعون فيه للبناء على منجزات الانتخابات وتعزيز حكومة مستقرة يمكنها أن تحسن إمكانية إحلال الاستقرار في العراق.

إن اتفاق تصدير واقتسام عائدات النفط يمهد الطريق أمام مشاركة الأكراد في الحكومة العراقية المقبلة، وهناك حاجة إليه بغض النظر عما إذا كان رئيس الوزراء المقبل هو المالكي أو شخص آخر. **ويمكن للتسويات السياسية، إلى جانب التوصل إلى اتفاق نفطي، أن تمنع أربيل من التفكير بالحصول على استقلالها،** ويسمح للفصائل العراقية بالتركيز على إعادة بناء الوحدة والهدوء والطمأنينة التي شوهدت قبل انتخابات عام ٢٠١٠.

رابط المقال: http://q9r.me/hzxf

العدد [٧٨]

العلاقات التركية - الكردية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق: وضع الأكراد على الخارطة (١-٢)

الكاتب: بيل بارك
معهد الدراسات الاستراتيجية / الكلية الحربية الأمريكية - آذار/ ٢٠١٤
ترجمة وتلخيص: مؤيد جبار حسن
مراجعة: د. نصر محمد علي

على الفصائل السياسية العراقية المتناحرة الاتفاق على قانون النفط والغاز الاتحادي؛ لأن هذا من شأنه إعطاء دفعة لإعادة البناء الاقتصادي في البلاد الذي مازال هشاً وللاستقرار السياسي، وسيمكّن تركيا من الحصول ليس على ٢٠٪ من نفط كردستان فقط، بل على موارد العراق كلها، كما أنها ستجعل من أنقرة «البديل الاستراتيجي» لمضيق هرمز بالنسبة للعراق، ومنها إلى أسواق العالم

توزّعت الدراسة التي تقدم بها معهد الدراسات الاستراتيجية على ٩١ صفحة وسلطت الضوء على وضع الكرد في إطار التوازنات الإقليمية والدولية ومحورها اللاعب التركي، وذكّرت في مطلعها بما حصل خلال جلسة أسئلة وأجوبة مع السفير الأمريكي في اسطنبول فرانسيس ركارديون، إذ أشار إلى "الكثير من الاختلاف" بين واشنطن وأنقرة فيما يتعلق بالسياسة تجاه العراق. وهذا يعكس قلقاً متزايداً من قبل الأمريكيين تجاه تنامي العلاقات بين الحكومة التركية من جانب وحكومة إقليم كردستان من جانب آخر. **وأعرب السفير عن مخاوف أمريكية في حال فشل تركيا والعراق في تنمية علاقاتهما الاقتصادية، إذ سيشهد الأخير المزيد من العنف والانقسام. وأضاف أن علاقات قوية بين بغداد وأنقرة ستكون مثالية ليس فقط لكلا البلدين، لكن للولايات المتحدة والمنطقة بأكملها.**

قضايا الطاقة وردت بكثرة في تصريحات ريكارديون، واتخذت ثلاثة مسارات بين أنقرة وأربيل وبغداد، كوسيلة لتحقيق ما أطلق عليه السفير بالمصالح المشتركة للأطراف الثلاثة، **مؤكداً أن على الفصائل السياسية العراقية المتناحرة الاتفاق على قانون النفط والغاز الاتحادي الذي سيحدد نقاط تطوير الموارد النفطية الغنية للعراق. وهذا من شأنه إعطاء دفعة لإعادة البناء الاقتصادي في البلاد الذي مازال هشاً وللاستقرار السياسي، وسيمكّن تركيا من الحصول ليس على ٢٠٪ من نفط كردستان فقط، بل على موارد العراق كلها، كما أنها ستجعل من أنقرة "البديل الاستراتيجي" لمضيق هرمز بالنسبة للعراق، ومنها إلى أسواق العالم.**

ويرى الكاتب أن تعليقات السفير تعكس حالة التمني أكثر من التفكير الواقعي، فعلاقات أنقرة

ببغداد اتجهت من سيء إلى أسوأ نهاية عام ٢٠١١ مع الانسحاب الأمريكي من العراق. تلك التعليقات تُظهر الحسرة التي تميز نظرة واشنطن للعراق وخاصة بعد تبادل الاتهامات بين أنقرة وبغداد. واتهام وزير الخارجية أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء نوري المالكي بمحاولة تغطية فشله بالادعاء بأن تركيا تتدخل في الشأن الداخلي العراقي.

في الواقع، وبالتزامن مع الانسحاب الأمريكي ٢٠١١ كان هناك عدداً من التطورات التي غيرت من العلاقة الثلاثية بين أنقرة وكردستان وبغداد، ومنها التحول الملحوظ في العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان. التطور الثاني تجلى في برود العلاقة بين أنقرة وحكومة بغداد الشيعية، بسبب تركيز السلطة بيد المالكي وترى تركيا في ذلك زعزعة لاستقرار المنطقة ومدعاة لتقسيم العراق. كذلك تشعر أنقرة بعدم الارتياح من حجم النفوذ الإيراني في بغداد.

تدهور العلاقة بين أربيل وبغداد منذ عام ٢٠١١، كان متوقعاً وفقاً لبيل بارك، فالدستور العراقي عام ٢٠٠٥ الذي كُتب تحت إشراف المسؤولين الأمريكيين، ترك عدة قضايا من دون حل حاسم، خصوصاً طبيعة الحكم في أربيل ومستقبل ما يسمى "المناطق المتنازع عليها" بما في ذلك كركوك الغنية بالنفط.

المسألة الأخيرة، التطور الذي حصل بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، والتهديدات التي طالت العلاقات بين أنقرة - أربيل - بغداد في أعقاب الصحوة العربية وبشكل خاص الأحداث في سوريا. ردة فعل تركيا تجاه تصاعد العنف ضد المعارضة السورية جاء عبر وضع ثقلها مع المعارضة للإطاحة بالنظام السوري، **وهذا الأمر فسّرته كل من بغداد وطهران على أنه توجه طائفي.** كما كثّفت الثورة السورية مخاوف أنقرة من أكراد شمال سوريا، ومن انطلاق الهجمات الإرهابية ضدها من بعض المناطق ذات الكثافة الكردية وهذا يعقّد العلاقة بين تركيا ومواطنيها الأكراد.

هذه التطورات مازالت تتفاعل، وترابطها يتضمن آثاراً خطيرة على المصالح والسياسات الإقليمية الأمريكية. عموماً تتمتع الأخيرة بعلاقات وثيقة مع أنقرة وبغداد وحكومة كردستان التي تعد الكيان الأكثر تأييداً لواشنطن في المنطقة. وقد دعا وزير الطاقة في كردستان آشتي هورامي الولايات المتحدة للتوسط بين أربيل وبغداد. وعلاوة على ذلك هناك مخاطر كبيرة تواجه ميل أمريكا صوب بغداد، مما يستفز أصدقاءها الكرد وتركيا.

علاوة على ذلك، ترك الدعم الأمريكي للجانب التركي في حربه ضد حزب العمال الكردي (PKK) عدم ارتياح من موضوع تقرير المصير لدى أكراد العراق، كما يمكن أن يبدو هذا التصرف كثغرة لدى واشنطن ضد حقوق الأقليات في المنطقة. **فأي نظام سني قد يأتي بعد الأسد في سوريا، يمكن أن ينقلب ضد مواطنيها المسيحيين أو الدروز أو العلويين وكذلك الكرد،** مضيفاً المزيد من الإحراج على هذه الوضع. لكن على واشنطن أن تحترس من مغبة أن تؤدي

سياساتها إلى تعزيز الاستبدادية أو الأنظمة المعادية للولايات المتحدة في المنطقة، فضلاً على الانقسامات الطائفية، وتقويض صناعة الطاقة في العراق ككل، لتثبط أفضل أصدقائها في الشرق الأوسط، والسماح للقضايا العالقة بأن تشكل ضغوطاً ممكن أن تتحول إلى عنف.

تركيا وحكومة إقليم كردستان

أكد مسعود البرازاني (زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني أحد الحزبين الرئيسين الذين يقتسمان السلطة في كردستان) على تطلعه إلى دولة كردية مستقلة. مما أثار غضب تركيا وقلقها. وأحست النخب التركية بالإحباط من هذا الوضع، وأدركت أن حكومة إقليم كردستان أصبحت لاعباً أساسياً في المنطقة، بمباركة واشنطن، والتي من الممكن أن تكون مفيدة في صراع تركيا مع حزب العمال التركي (PKK)، في ضوء استخدام الأخير لقواعد داخل الإقليم. علاوة على ذلك إن نهج أنقرة العسكري لحل مشكلة الأكراد لديها لم ينجح، على الرغم من المكتسبات المتحققة في هذا الجانب.

وفي عام ٢٠٠٧ ومابعدها، بات الشعور السائد في أنقرة بأن حكومة إقليم كردستان تؤوي مقاتلين حزب العمال الكردستاني، وإذا لم تتصد أربيل وواشنطن لهم فعلى القوات التركية شن هجوم عليهم، كما فعلت عام ١٩٩٠. ووصلت الأمور إلى ذروتها أواخر عام ٢٠٠٧ عندما تسبب هجوم مسلح لـ(PKK) بسقوط ١٣ قتيل من الجيش التركي. ونظراً للأجواء المشحونة تلك، أعطت إدارة بوش لأنقرة الضوء الأخضر للقيام بهجمات جوية عبر الحدود لضرب المتمردين.

لكن بعد جهود دبلوماسية بين أنقرة وأربيل تمخضت عن افتتاح قنصلية تركية في أربيل عام ٢٠١٠. كما اتجهت تركيا لإعادة تقويم نهجها تجاه الأكراد. وفي الاحتفال بعيد النوروز آذار ٢٠١٢ ألمح البرزاني مرة أخرى بأن **الوقت قد حان لأكراد العراق كي يقرروا مصيرهم.**

ويعتقد الكاتب أن تصريحات برزاني بالكاد أثارت أنقرة، **وكان من الواضح أن الأخيرة أصبحت تعد البرزاني شريكاً موثوقاً به وزعيماً ذا نزاهة سياسية وصاحب جذور عميقه في مجتمعه. ومن العوامل الإضافية التي أدت إلى هذه النقلة في العلاقة بين تركيا وكردستان، نمو التجارة عبر الحدود لتمثل حالياً أكثر من نصف تجارة تركيا مع العراق ككل. كما أن مئات الالوف من الأتراك يعملون في شمال العراق، تلك الفوائد الاقتصادية لا تغيب عن بال حزب العدالة والتنمية.**

تتبعت السياسة الخارجية التركية أنماط تجارتها وعكست الأهمية التي توليها الحكومة التركية لـ (القوة الناعمة) كأداة أو مقدمة لنفوذها. كما أنه يشكل تعبير أحمد داود أوغلو في (تصفير المشاكل) والنهج القائم على الحوار الدبلوماسي.

فالوقت قد حان – وفقاً لبيل بارك - لأنقرة بأن تقدر أن احتمالات صراعها مع حزب العمال وسعيها لكسب قلوب وعقول الناخبين الأكراد في تركيا قد تعزز بتعاونها مع أربيل، ففي نيسان ٢٠١٢ وخلال رحلته إلى تركيا دعا البرزاني حزب العمال إلى إنهاء حملته العسكرية، ووعد

بالضغط على الحزب لوقف غاراته عبر الحدود على تركيا. **وعلى الفور حذر حزب العمال وحزب السلام والديمقراطية الزعيم الكردي من التدخل في مشكلة أكراد تركيا نيابة عن أنقرة.**

من جانبها، ترغب حكومة الإقليم بالتقليل من استفزازات حزب العمال تجاه أنقرة وطهران المنطلقة من أراضي كردستان، ولترى نهاية للغارات التركية داخل أراضيها ضد أهداف الـ(PKK) . وقد استمرت تركيا لمدة طويلة طالبة من حكومة الإقليم طرد أو إضعاف حزب العمال المعارض المتمركز في شمال العراق، لكن فشل أكراد العراق في تحقيق ذلك سبب إحباطاً لدى أنقرة التي خلصت إلى أن من غير المعقول أن تتوقع من حكومة الإقليم مواجهة قوات حزب العمال، رغم النداءات التي قامت بها الأولى لإنهاء العنف وصمتها تجاه الغارات عبر الحدود، وغيرها من المساعدات التي أُتيحت للقوات التركية، إلا أن ذلك لا يبدو كافياً لدى أنقرة.

تركيا وبغداد

دُعي رئيس الحكومة نوري المالكي مع البرزاني إلى مؤتمر حزب العدالة والتنمية في خريف عام ٢٠١٢. إلا أن المالكي قرر عدم الحضور، مما يعكس برود العلاقة بين أنقرة وبغداد. هذا التطور ليس ما قصدته أنقرة. حتى وإن اقتربت من أربيل بقي موقف أنقرة تجاه العراق مثل ما كان عليه عام ٢٠٠٣، لدعم بغداد من أجل تقليل نطاق الاستقلال الكردي العراقي، وأملاً باستقرار العراق ومواجهة النفوذ الإيراني هناك.

في كانون الثاني ٢٠١٢ أدان المالكي تدخل تركيا في الشؤون العراقية بعد أن حذره الرئيس اوردغان من إذكاء الانقسامات الطائفية في البلاد.

وتدخل اردوغان في محاولة اعتقال نائب الرئيس السني طارق الهاشمي في اليوم نفسه الذي كان فيه وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا يشرف على نهاية الوجود الرسمي للقوات الأمريكية في العراق. **استمرت الحرب الكلامية بين بغداد وأنقرة بالتصاعد، ولاسيما بعد منح الهاشمي الحماية من جانب تركيا، المالكي وصف تركيا بـ(المعادية) للعراق واتهمها بانتهاج أجندة طائفية. من جانبه، أعلن الهاشمي أن الآمال بحلول سياسية مبكرة لم تعد موجودة في العراق.**

واستعرض الكاتب توتر العلاقة بين أنقرة وبغداد على خلفية استهداف الأُولى لمواقع حزب العمال الكردستاني لشمال العراق عام ٢٠١٢ **في تشرين الأول أثارت بغداد مسألة وجود القواعد التركية على الأراضي العراقية وان كان داخل اقليم كردستان، وهو ما تم التغاضي عنه من قبل الحكومات العراقية السابقة.**

تحركات المالكي ضد الهاشمي، التي تضمنت اعتقال السياسيين السنة وتهميشهم، بدت لأنقرة بوصفها تحدياً لتقاسم السلطة والتعددية في العراق التي تراها أنقرة أفضل أمل لتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد. وكانت أنقرة منذ مدة طويلة تشعر بالقلق من تركيز السلطات بيد المالكي، والاستبدادية، والميول الطائفية،

فالمالكي تجاوز المؤسسات الحاكمة التي وضِعت عام ٢٠٠٣، وركز السلطة بيده، فعلى سبيل المثال، وضع الجيش والقوات الخاصة والمخابرات تحت قيادته المباشرة. كما بقيت أنقرة قريبة من بعض الشخصيات السنية، على شاكلة الهاشمي وذلك لصالح المزيد من الحكم الذاتي الإقليمي ولموازنة استبداد المالكي. كذلك تركيا غير سعيدة بالتأثير الذي تعتقد أن إيران تمتلكه في عراق المالكي. في هذا السياق، كانت مذكرة اعتقال الهاشمي القشة الأخيرة بالنسبة لتركيا. دبلوماسية (تصفير المشاكل) التركية اصطدمت بالعراقيين المنقسمين والسياسة الطائفية الهشة، **ورغم ذلك فالعلاقات التجارية بين البلدين استمرت بالازدهار.**

العلاقات بين أربيل وبغداد

إن استمرار التوتر بين أربيل وبغداد، أكثر من متوقع، على الرغم من أن الكتلة الكردية هي من دعمت المالكي لنيل منصب رئيس مجلس الوزراء على حساب اياد علاوي. وتزايد نظرياً تولي المناصب الحكومية للأكراد (جلال الطالباني شغل منصب رئيس الدولة وهوشيار زيباري وزير الخارجية). سابقاً كان هناك إحباط كردي من تجاهل حكومة المالكي لتقاسم السلطة كحجر أساس للائتلاف وأحكام الدستور.

التوترات بين الكرد والعرب المحليين والتركمان وباقي الأقليات العرقية في كركوك، والمناطق المحيطة بها، تبقى عالية. **السلام كان محافَظ عليه من قبل القوات الأمريكية والعراقية ودوريات البيشمركة المشتركة، لكن هذا التعاون انتهى حال انسحاب الولايات المتحدة. وبغياب الأخيرة أصبح خطر المواجهة كبيراً بين قوات الأمن الكردية وباقي الجماعات العرقية أو الحكومة الاتحادية.** وستبقى المناطق المتنازع عليها نقاط اشتعال، كما يتضح في الآونة الأخيرة، في أعقاب المواجهة بين البيشمركة وقوات عمليات دجلة.

ويقول المالكي إن للقوات الاتحادية العراقية الحق والمسؤولية لضمان أمن جميع العراقيين في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق المتنازع عليها. دفع موقفه هذا السنة والشيعة إلى جانبه.

علاوة على الشكوك الكردية بنتائج الاستفتاء، والخلافات بين الحزبين الكرديين الرئيسين (الديمقراطي والوطني) حول الموقع القيادي في مختلف المجالات. كما أن الدراسات التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للعراق (UNAMI) في كانون الأول ٢٠٠٧ والتي لم تعلن نتائجها، ساهم إلى حد كبير في تعكير المطالب الكردية الأكثر تطرفاً، ونتيجة لكل هذه العوامل لم يُعقد أي استفتاء. وبقيت الأراضي (متنازع عليها) أو كما يدعوها البرزاني وكرد آخرون بـ (المفصولة). ومع ذلك، فقد هدأ الخطاب الكردي الداعم للمطالب الإقليمية، وكان عدم استعداد المالكي لتقديم الوعود الدستورية عاملاً رئيساً في زيادة إحباط البرزاني تجاه بغداد.

في حزيران ٢٠١٣، دُفع المالكي لزيارة أربيل في محاولة لرأب الصدع مع الأكراد. وصف البرزاني هذه المحادثات بأنها "الفرصة الأخيرة" لحل الخلافات بين أربيل وبغداد التي ظهرت مرة أخرى لتهدد بانفصال الأكراد.

رابط المقال: http://q9r.me/zdx9

العدد [٧٨]

ما الذي يتوجب علينا فعله في العراق

الكاتبان: فريدريك دبليو كاغان / أحد مهندسي فكرة الاندفاعة الاستراتيجية الناجحة في العراق، ومدير مشروع التهديدات الخطرة، ووليام كريستول / محلل سياسي ومتحدث باسم المحافظين الجدد ومؤسس ورئيس تحرير مجلة ويكلي ستاندارد السياسية
مجلة ويكلي ستاندردز- ٢٠١٤/٦/١٦
ترجمة وتلخيص: مي عبد السلام

هناك خيار يتمثل بالتصرف بجرأة وحسم لوقف تقدم قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) دون الحاجة إلى تقوية إيران، وهذا يعني اتباع استراتيجية في العراق وسوريا تعمل على تقوية السنة والشيعة المعتدلين دون الميل إلى طائفة دون أخرى

يذكر الكاتبان أن من المتفق عليه أن انهيار العراق يشكل كارثة بالنسبة للمصالح الأمريكية والأمن في الشرق الأوسط وحول العالم. كذلك يبدو أن الجميع يفترضون حلّين لا ثالث لهما وهو إما أننا لا نستطيع أن نفعل أي شيء لتجنب هذه الكارثة أو أن الرهان الأفضل لنا هو دعم إيران ضد القاعدة، وكلا الافتراضين خاطئين حيث سنكون غير مسؤولين إذا تبنينا فكرة القضاء والقدر الذي أحل بالعراق وهي فكرة بعيدة عن النضج تماماً، كما ستكون فكرة مضرة وعكسية إذا تقبلنا انقلاباً على حلفائنا وعلاقاتنا في الشرق الأوسط لصالح النظام في طهران. لذا، **فهناك خيار ثالث وهو التصرف بجرأة وحسم لوقف تقدم قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) دون الحاجة إلى تقوية إيران، وهذا يعني اتباع استراتيجية في العراق وسوريا تعمل على تقوية السنة والشيعة المعتدلين دون الميل إلى طائفة دون أخرى.** يتحقق ذلك من خلال طرد المقاتلين الأجانب من إرهابيي القاعدة وحزب الله الإيراني واللبناني بقواته الاعتيادية والخاصة من العراق. **وهذا العمل يتطلب إرادة لإعادة القوات الأمريكية إلى العراق ولا يقتصر عملها على القيام بغارات جوية فقط وإنما يكون مصحوباً بمهام خاصة يقوم بها متخصصون على أرض الواقع وربما بمشاركة وحدات اعتيادية من الجيش الأمريكي أيضاً.** إنه الحل الوحيد لدينا لإقناع السنة العرب في العراق أن هناك خياراً آخر غير انتمائهم

إلى القاعدة أو بقائهم تحت رحمة فرق الموت المدعومة من الحكومة وإيران التي لا نتفق معها. كما أنها الطريقة الوحيدة لاسترداد تأثيرنا على الحكومة العراقية والعمل على استقرار قوات الأمن العراقية بشروط تمكننا من المطالبة بتسريح عناصر المليشيا الشيعية والتحرك باتجاه تقويض التأثير الإيراني واتخاذ وسيلة للمساومة مع إيران تجبرها على سحب قواتها عندما يستقر الوضع.

هذا الخيار ليس سهلاً، ولكن البدائل الأخرى أسوأ منه بكثير، أما البقاء مكتوفي الأيدي فهذا يعني أننا سنواجه حرباً طائفية واسعة النطاق- فسوريا تحتضر وهناك ملايين من اللاجئين ومئات الألوف أو أكثر في عداد الموتى، مع سيطرة إيرانية واسعة النطاق على جنوب العراق ومكاناً آمنا للقاعدة يمتد من نهر دجلة إلى منتصف سوريا. إن اعتمادنا على إيران في القتال ضد القاعدة في العراق كما يقترح البعض سيعقد الأمور أكثر فأكثر، لذا يتوجب على الولايات المتحدة أن تتخذ إجراءً ضد تهديد القاعدة الكبير في العراق، ولكن دعم الإيرانيين يعني إسناد المليشيا الشيعية التي أصبحت المحرك الرئيس للحرب الطائفية، والسكوت يعني السماح لإيران بتوسيع حدودها لعدة آلاف الكيلومترات باتجاه الغرب ونشر قواتها هناك يعد كارثة استراتيجية، فضلاً على أن ذلك سوف يقدم الولايات المتحدة على أنها حليفة للجمهورية الإسلامية في إيران ضد كافة قوى العالم العربي والسني، كما يعني إبقاء سوريا تحت سلطة الأسد المدعوم من إيران وتقبّل ظهور الهيمنة الإيرانية مسنودة بالأسلحة النووية. وفي نهاية الأمر، لن تتمكن إيران من السيطرة على المناطق السنية في العراق وبهذا نكون قد قوينا إيران ولم ندحر داعش.

الوقت الآن ليس مناسباً لإعادة الحكم على قرار اجتياح العراق في ٢٠٠٣ أو قرار الانسحاب منه عام٢٠١١ فالأزمة طارئة ومن المجدي أن نركز على الطريق أمامنا بدل الانغماس في تبادل الاتهامات. إن كل السبل الآن مليئة بالمصاعب بما فيها الطريق الذي أوصينا به ولكن الحلول البديلة التي تسمح للقاعدة بالنشاط أو تعزز نفوذ إيران تعد حلولاً كارثية.

رابط المقال: http://q9r.me/vzfh

العدد [٧٨]

على الولايات المتحدة التركيز على إيران بعد تفكك العراق

الكاتب: جون بولتون / سياسي ومحامي مساهم في وكالة فوكس نيوز، وزميل بارز في معهد المشروع الأمريكي، وسفير الولايات المتحدة السابق لدى الأمم المتحدة

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

٢٠١٤/٦/١٦

يجب على الولايات المتحدة أن تقف جانباً، على أمل أن الصراع الحالي سيلحق الأضرار بجميع المتقاتلين من كل الأطراف، وإن استراتيجيتنا يجب أن تركز على منع طهران من إعادة بناء قوتها التي تمتد من إيران عبر العراق وسوريا إلى لبنان

يوضح الكاتب في مستهل مقاله الاستراتيجي، أن هناك جدلاً ولغطاً كبيراً يملأ الصحف بعد التقدم العسكري السريع والمذهل من قبل داعش، حول من يتحمل مسؤولية الانهيار الحالي في العراق، والمحللون يناقشون من جديد قرار بوش الإطاحة بصدام حسين وقرار أوباما بالانسحاب الكامل للقوات الأميركية، فكل شيء آخر متعلق بالعراق بات أمراً محيراً. **فضلاً على نقطة مهمة لصانعي القرار اليوم عليهم الخوض فيها، وهي أن على أمريكا أن تهتم بمصالحها الوطنية في الوقت الراهن في حال تفكك العراق.** كما أحب أن أذكِّر الاقتصاديين، بأن "التكاليف الثابتة" تُعد مغالطة ويجب عدم تكرار أخطاء الماضي. لم يقدم أي من أطراف الصراع العراقي الحالي توصيات مفيدة لبلدهم، إن داعش منظمة إرهابية، وحتى لو انشقت عن تنظيم القاعدة، فهي تمثل العدو الإرهابي الذي نحاربه منذ ١١ أيلول ٢٠٠١، **ومن يقاتلها الآن هم نظام الأسد في سوريا ونظام المالكي في العراق وأسيادهم في إيران**

ولا أرى أفضلية لأحد منهم على الآخر فهم متشابهون (الأكراد حالة خاصة، ولكنهم بحاجة أولاً إلى تحديد أهداف واضحة قبل أن يحددوا كيفية الرد).

مع ذلك، يرى البعض أنه ينبغي أن نساعد المالكي لكي لا يضيع جهد أمريكا البطولي للإطاحة بصدام حسين وعزمها على منح العراقيين الفرصة لانتخاب حكومة تمثلهم. الذين عارضوا حرب العراق الثانية، يشيرون الآن علينا بمساعدة المالكي لأن ذلك من شأنه أن يعطي فرصة للعمل مع طهران، وإيجاد ثقة متبادلة. ويقول الكاتب: إن هذه الحجج خاطئة وآثارها على السياسات خاطئة أيضاً، **وبدلاً من ذلك، ينبغي أن نسير على منهجين الأول تكتيكي، والآخر استراتيجي:**

في الأول، يجب علينا أن نقف جانباً، على أمل أن الصراع سيلحق ضرراً بجميع المتقاتلين من كل الأطراف، كما حصل إبان الحرب الإيرانية – العراقية، إذ كان يأمل هنري كيسنجر أن يخسر الطرفان ويدمر بعضهم البعض.

والثاني، من الأهم استراتيجياً للمصالح الإقليمية والعالمية للولايات المتحدة أنه لا بد من تكثيف الجهد (بشكل أحدث وأكثر دقة) **للإطاحة بآيات الله في طهران**، وذلك أمر يستحق الأولوية ويفسر أيضاً لماذا تعد مساعدة الموالين لإيران مثل نظام المالكي أمراً لا يصب في مصلحة أمريكا في الوقت الحالي.

كان أمام المالكي فرصة كبيرة لكنه فشل في استغلالها؛ ومساعدته الآن أشبه بتفكير ساذج. حتى لو اشترطت واشنطن على المالكي قطع علاقته مع طهران، فهناك فرصة ضئيلة بأنه سيوافق. وإذا فعل ذلك فقد يخرق التزامه مع أمريكا أو ستخرقه إيران في أقرب فرصة بعد سحق داعش.

مما لا شك فيه أن إيران هي الأقوى والأكثر تهديداً في هذا الصراع، فقد اقتربت بسرعة (أو وصلت بالفعل) إلى القدرة على توفير أسلحة نووية. منذ ما يقرب من ٣٥ عاماً أي منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، كانت طهران الممول العالمي للإرهاب الدولي، فقد سلحت وموّلت الإرهابيين وكانت دولة راعية للإرهاب فساعدت السنّة مثل حماس وطالبان، والشيعة مثل حزب الله في لبنان والشيعة في العراق الذين هاجموا القوات الأمريكية. إن إيران النووية يمكن أن تشترك في أكبر نشاط إرهابي دون عقاب يذكر.

وبالتالي أصبح واضحاً تماماً أنه لا ينبغي لنا مساندة أقوى خصم ضد أضعف خصم لنا في الصراع الدائر في العراق، فلن نستفيد من ذلك شيئاً وسيكون المستفيد الرئيس طهران، خاصة إذا قرر أوباما القيام بأعمال تجارية مع آية الله "العم علي الخامنئي" المرشد الأعلى في إيران، وستكون تلك آخر نكتة. **إن استراتيجية الولايات المتحدة يجب أن تكون بدلاً من ذلك منع طهران من إعادة بناء قوتها التي تمتد من إيران عبر العراق وسوريا إلى لبنان.** مصالحنا تفرض علينا عدم التوافق مع الشرق الأوسط الذي تسود فيه إيران وأتباعها، كما أن تحقيق التوازن ضد إيران عن طريق مساعدة الأنظمة العربية الصديقة (التي ليس المالكي من ضمنها) غير كاف، وفي أحسن الأحوال، فإننا سننشئ منطقة مليئة بألدّ أعداء أميركا.

وبدلاً من ذلك، **ينبغي أن يكون هدفنا إزالة العدو الرئيس المتمثل بآيات الله في طهران من خلال تشجيع المعارضة داخل إيران وخارجها**. وليس هناك من حاجة لنشر القوة العسكرية الأمريكية لمساعدة قوى المعارضة المختلفة، بل يجب تزويدهم بالمعلومات الاستخباراتية والدعم المادي، ومساعدتهم على حل خلافاتهم السياسية وخاصة بعد انهيار نظام آيات الله وتغيير النظام الإيراني لمساره، ونحن قادرون على تدمير داعش. وللأسف لا يوجد أمل باتّباع أوباما لهذه الاستراتيجية أو ما يشابهها. وفي الواقع يوضح بيانه في ١٣ حزيران أن أداء واشنطن مشكوك في تماسكه خلال الأشهر المقبلة. ولا يهم ما إذا كانت سياسة أوباما في العراق صحيحة أم لا ولكن أتمنى لو كان مهتماً بما يجري.

وأخيراً ينتهي الكاتب بالقول: قد يعطي **تفكك العراق المحتمل**، جنباً إلى جنب مع انهيار واسع لنفوذ الولايات المتحدة ومصالحها في الوقت الراهن قوة دفع لإجراء نقاشات وطنية كبرى طال انتظارها بشأن أنسب الأماكن في العالم لأميركا ومصالحها ويجب العمل على بدء تلك النقاشات منذ الآن سواء شارك أوباما فيها أم لا.

رابط المقال: http://q9r.me/7vll

العدد [٧٨]

النفط تؤكد: الناقلة الثانية توجّهت من كردستان إلى إسرائيل

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

جددت وزارة النفط، يوم السبت الماضي (٢١ حزيران)، تحذيرها لإقليم كردستان من استمراره بـ "تهريب" النفط، وذكر بيان للوزارة "انها تستنكر وبشدة استمرار حكومة إقليم كردستان بتصدير النفط العراقي المستخرج من حقول الإقليم إلى "إسرائيل" في تجاوز صارخ على القيم والمبادئ والثوابت الوطنية لجمهورية العراق".

وأكدت الوزارة "استمرارها بمتابعة وملاحقة الشحنات التي يتم إخراجها ونقلها عبر الموانئ الدولية بالتعاون مع مكاتب استشارية قانونية عالمية متخصصة"، مشيرة إلى "قيام شركة تسويق النفط "سومو" باتخاذ سلسلة من الإجراءات والخطوات المهمة التي تهدف إلى حماية الثروة النفطية العراقية، ومنها تحذير جميع الشركات والأسواق النفطية من التعامل مع هذه الشحنات التي تم إخراجها بطريقة غير قانونية "تهريباً" كذلك تم إخطار جميع الموانئ والمنافذ البحرية بعدم استقبال الناقلات التي تحمل هذه الشحنات والتعامل معها".

وأشادت في البيان "بالمواقف الدولية التي تجاوبت مع دعوة العراق ومنها رفض السلطات المختصة في المملكة المغربية استقبال الناقلة الأولى التي تحمل اسم "United Leader Shipe" موضحة "بأنها اضطرت إلى الابتعاد عن الموانئ المغربية والمكوث في عرض البحر وإطفاء أجهزة الإرسال لمنع تعقبها".

ولفتت الوزارة النظر إلى أن "الناقلة التي تحمل اسم "United Emblem" اضطرت إلى تفريغ حمولتها في عرض البحر إلى الناقلة التي تحمل الاسم "SCF Altai" بعد رفض السلطات المالطية استقبالها، ثم توجهت إلى ميناء "عسقلان الإسرائيلي" لتفريغ حمولتها بعد رسوها بتاريخ ٢٠ حزيران الجاري".

وبيّنت الوزارة أن "هذه ليست المرة الأولى التي يقوم بها الإقليم بمثل هذه الخطوة فقد سبقها قيامه بتصدير النفط إلى "إسرائيل" أكثر من مرة، منها أربع شحنات منذ مطلع العام الحالي ٢٠١٤ فضلاً على استمراره "بتهريب" النفط عبر الحدود بواسطة الحوضيات إلى الدول المجاورة وغيرها منذ سنوات عديدة".

من جانب آخر أعلن وزير الطاقة التركي تانر يلدز، يوم الاثنين ٢٣ حزيران، أن ثالث ناقلة محملة بالنفط من إقليم كردستان العراق غادرت مرفأ جيهان التركي ويجري تحميل ناقلة رابعة. وقال في تصريح صحفي: إنه "يجري تحويل إيرادات مبيعات النفط المصدر من كردستان العراق إلى بنك خلق التركي الحكومي"، مبيناً أنه "تم إيداع ٩٣ مليون دولار في البنك (خلق التركي) من ثمن الشحنة الأولى التي جرى تحميلها الشهر الماضي". وأوضح الوزير التركي أن "تركيا لا تعرف الجهة المشترية لكنها تعتقد أنها تُباع لأسواق في منطقة البحر المتوسط".

يُشار إلى أن بنك خلق التركي هو البنك الذي انطلقت منه فضيحة الفساد التي هزّت الحكومة التركية في كانون الأول ٢٠١٣، بعد الكشف عن تورط البنك ورئيسه في عمليات مشبوهة وصفقات غير قانونية.

العدد [٧٨]

العراق يكافح للحفاظ على أكبر مصفاة نفطية في بيجي

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

خاضت قوات الحكومة العراقية معارك ضد المتشددين المسلحين السنة - وفقاً لرويترز- للسيطرة على أكبر مصفاة نفطية يوم الخميس (١٩/حزيران) فيما يترقب رئيس الوزراء نوري المالكي رداً أمريكياً على مناشدته بشن ضربات جوية لدرء الخطر عن بغداد.

وتحولت المصفاة النفطية في بيجي إلى ساحة قتال فيما تصدى الجنود الموالون للحكومة التي يقودها الشيعة، للمتشددين المسلحين من تنظيم داعش وحلفائه الذين اقتحموا المصفاة قبل ذلك بيوم مما شكل خطراً على إمدادات النفط الوطنية.

وقال متحدث حكومي إنه بحلول الظهيرة (٩:٠٠ بتوقيت جرينتش) أصبحت القوات الحكومية العراقية تحكم سيطرتها الكاملة إلا أن شاهداً في بيجي قال إن القتال ما يزال دائراً وإن المتشددين المسلحين السنة مازالوا في المنطقة.

وبعد يوم من طلب بغداد قوة جوية أمريكية ثمة مؤشرات على تردد واشنطن بشأن مدى الفائدة المرجوة من ذلك في ضوء احتمالات سقوط قتلى من المدنيين وهو الأمر الذي قد يزيد من غضب الأقلية السنية التي كانت تسيطر على زمام الأمور في البلاد من قبل.

ويبدو أن الحلفاء الإقليميين لواشنطن يحرصون على ثني الولايات المتحدة عن شن ضربات جوية.فقد قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان يوم الخميس: إن قيام الولايات المتحدة بشن ضربات جوية على المتشددين في العراق يمكن أن يؤدي إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى المدنيين وإن واشنطن لا تحبذ هذه الاستراتيجية. كما بيّن مصدر سعودي يوم الخميس (١٩/حزيران) أن المملكة ترى أن الحوار السياسي بين العراقيين لا التدخل الخارجي هو السبيل لمواجهة الاضطرابات في البلاد مشيراً الى أن عدة قوى غربية تتفق مع هذا الموقف. وأضاف المصدر لرويترز "لن يفيد التدخل الخارجي بأي حال". ومضى يقول: "السعودية وأمريكا وفرنسا وبريطانيا متفقة على أن الحوار والحل السياسي هو السبيل للمضي قدماً في العراق".

يُذكر أن الحكومة العراقية قدمت طلباً يوم الأربعاء الماضي (١٨/حزيران) للولايات المتحدة بشن ضربات جوية بعد عامين ونصف من إنهاء القوات الأمريكية احتلالها للعراق الذي استمر تسعة أعوام وبدأ بالإطاحة بصدام حسين في ٢٠٠٣. ولم تقدّم واشنطن أي دلائل على أنها ستوافق على الهجوم ودعا بعض الساسة الرئيس باراك أوباما لأن يصر على تنحي المالكي كشرط لتقديم مزيد من المساعدة الأمريكية.

وقال مسؤولون أمريكيون اشترطوا عدم ذكر أسمائهم: إن المطلب العراقي شمل ضربات لطيارات من دون طيار وتشديد عمليات المراقبة التي تقوم بها طائرات من هذا النوع في العراق. لكن قد يكون من الصعب تحديد أهداف لضربات جوية.

ومن العقبات التي تواجه المشاركة العسكرية الأمريكية الضغوط السياسية في واشنطن المطالبة بتنحي المالكي. وتحدث عدد من الشخصيات البارزة في الكونجرس ضد رئيس الوزراء العراقي الذي دعاه أوباما لبذل مزيد من الجهود لرأب صدع الانقسامات الطائفية.

العدد [٧٨]

صادرات نفط العراق من الخليج تقترب من مستوى قياسي رغم الاضطرابات

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

أظهرت بيانات للتحميل ومصادر نفطية يوم الاثنين (٢٣/حزيران) أن صادرات النفط العراقية من المرافئ الجنوبية اقتربت من مستويات قياسية مرتفعة في حزيران على الرغم من هجمات المسلحين الإسلاميين السنة - وفقاً لرويترز- وسيطرتهم على مناطق في شمال غرب ووسط العراق.

وأذكت الهجمات وقيام شركتي النفط الكبيرتين إكسون موبيل وبي. بي بترحيل بعض العاملين رغم تحرك حكومة بغداد لتشديد الإجراءات الأمنية وسط مخاوف من تباطؤ صادرات الخام العراقية.

ودعمت المخاوف أسعار النفط للصعود لأعلى مستوياته في تسعة أشهر متجاوزاً ١١٥ دولاراً للبرميل يوم الخميس. وارتفع برنت إلى حوالي ١١٥ دولاراً للبرميل يوم الاثنين مدعوما بالمخاوف من تعثر الإمدادات من العراق.

وقال مسؤولون عراقيون: إن المناطق الجنوبية التي تنتج نحو ٩٠ في المائة من نفط العراق آمنة تماماً من جماعة داعش التي سيطرت على أجزاء كبيرة من الشمال خلال أسبوع مع انهيار قوات بغداد هناك.

وأظهرت بيانات للشحن في الواحد والعشرين يوماً الأولى من حزيران التي تتبعتها رويترز أن الصادرات من البصرة ومرافئ العراق الجنوبية الأخرى بلغت ٢,٥٣ مليون برميل يومياً في المتوسط. وذكر مصدران آخران يتابعان أيضاً الصادرات تقديراً مماثلاً. ويقترب معدل الصادرات في حزيران حتى الآن من المتوسط في أيار ٢,٥٨ مليون برميل يومياً والذي كان أعلى مستوى له منذ ٢٠٠٣. ورغم ذلك فإنه لم يبلغ المستوى الذي كان يستهدفه المسؤولون العراقيون لشهر حزيران والبالغ ٢,٧ مليون برميل يومياً.

وبلغ إجمالي صادرات العراق من الشمال والجنوب مستوى قياسياً مرتفعاً ٢,٨ مليون برميل يومياً في شباط. لكن الشحنات من خام كركوك في الشمال متوقفة منذ الثاني من آذار بسبب هجمات تعرض لها خط أنابيب متجه إلى تركيا وهو ما جعل الصادرات الإجمالية دون مستوياتها المحتملة.

ورغم أنه لم تظهر بعد أي دلالة على انخفاض الصادرات من الجنوب فقد أبدى بعض التجار مخاوف من أن يؤثر العنف على الزيادات المستهدفة في إنتاج العراق. وقال تاجر تشتري شركته الخام العراقي: "ربما تؤدي الاضطرابات إلى إبطاء الأمور .. ليست الصادرات لكن الإنتاج ربما لا يزيد".

ورغم إغلاق خط الأنابيب الذي ينقل الخام من كركوك منذ آذار فإن إقليم كردستان شبه المستقل يصدر كميات من إنتاجه النفطي من خلال الشاحنات وعبر خط أنابيب جديد يمتد إلى تركيا في تحد للحكومة المركزية في بغداد.

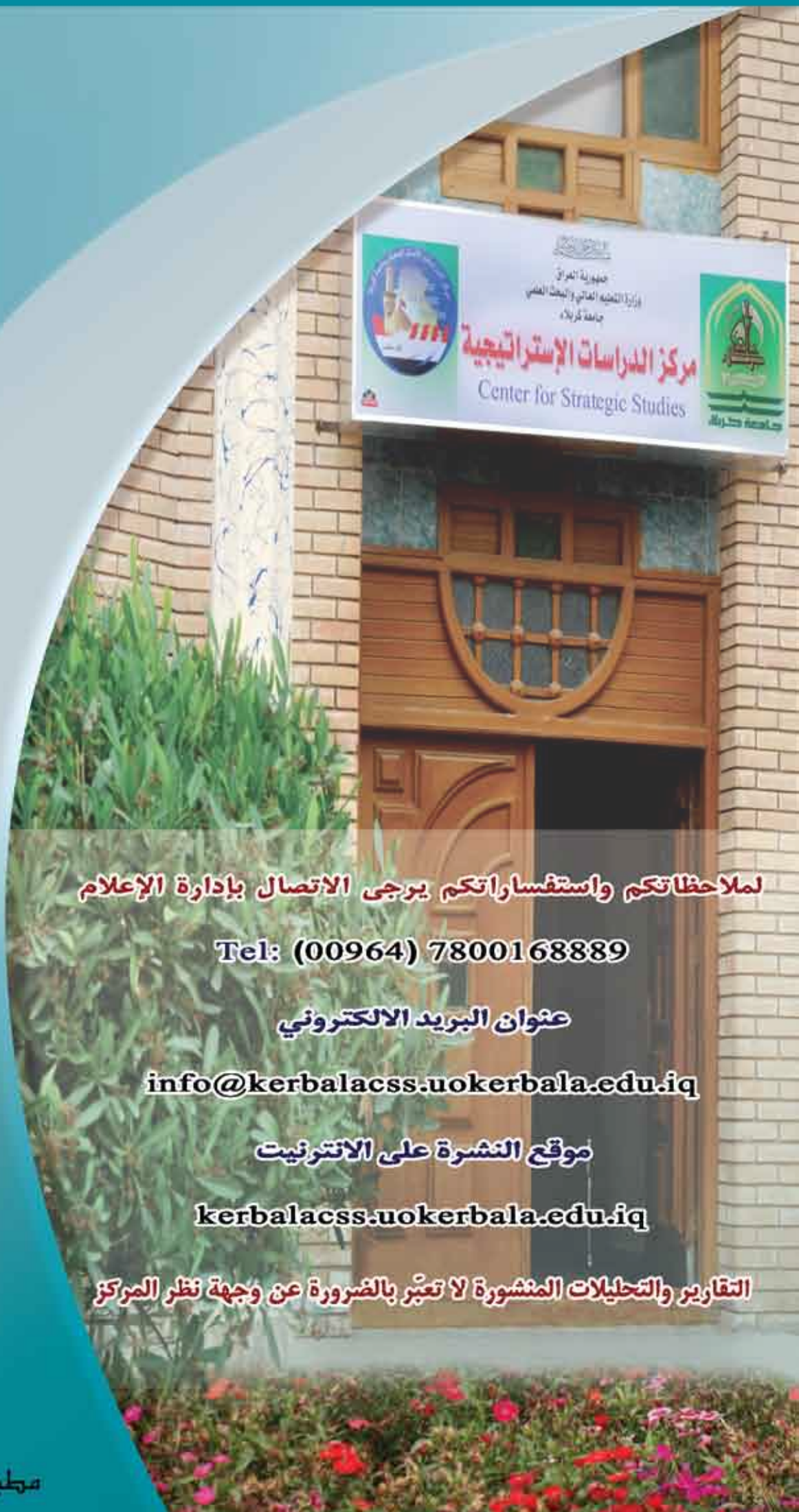

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء